

صفحة من تاريخ المغرب تحت الإحتلال الفرنسي : صناعة الحرير بالمغرب تضارب مصالح الفرنسيين عرقل تطور تربية دودة القز (28)

ظهرت تربية دودة القز في المغرب منذ القرن الثالث الهجري، في مناطق فاس والعرائش وتطوان ومراكش. ومن مدن هذه المناطق انتقلت صناعة الحري إلى مدن أخرى على ضفاف الزبيض المتوسط.

عندما سقط المغرب تحت الإحتلال الفرنسي، كان العمل مايزال جاريا بتربية دودة القز، في منطقتي فاس ومراكش ، حيث تنبت أشجار التوت بشكل جيد، كمؤشر على نشاط فلاحي وصناعي، شمال وجنوب ووسط البلاد، جعل المغرب، لفترة طويلة، من البلدان الحريرية في العالم. إلا أن الانهيار العام الذي أصاب المغرب في مختلف القطاعات، أصابه أيضا في قطاع تربية دودة القز وصناعة الحرير.

وقد أولت إدارة الحماية عناية خاصة لهذا القطاع، بدراسة طرق حث رجال الأعمال على استثمار أموالهم فيه. وركزت على المناطق الخاضعة للاحتلال العسكري من جهة، وحيث يتواجد المستوطنون الزراعيون الأوربيون من جهة أخرى. ومن هذا المنطلق اهتمت إدارة الحماية باتعاش تربية دودة القز في منطقة فاس، في حين رفضت التدخل في مسفيوة، بمنطقة مراكش، ذات التاريخ العريق في تربية دودة القز، ما لم يتم توسيع الاستيطان الزراعي الأوربي في المنطقة.

وفي إطار نشاط البحث الزراعي، لربط الإمكانيات الزراعية المغربية بحاجيات السوق الفرنسية في المجال الزراعي، والبحث عن مجالات العمل والاستثمار في الزراعة لتهيئة طريق الربح أمام الجاليات الأوربية عموما والفرنسية خصوصا، اتخذت إدارة الحماية عدة إجراءات إدارية وقانونية لإنعاش تربية دودة القز، وإحياء صناعة الحرير التي كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة .

الطموحات الأولية

وقد وجهت دعمها نحو المستوطنين الزراعيين الأوربيين تشجعهم بمكافآت مالية لحثهم على غرس شجر التوت الملائم، كما خصصت مكافآت مالية لمربي دودة القز من الأوربيين لحثهم على الاستثمار في هذا القطاع.

وقد دفعت هذه التشجيعات المختلفة بعض الأجانب إلى إعداد مشاريع لتربية دودة القز في المغرب، وكتب لبعضها أن تري النور، بينما ظلت الأخرى مجرد مخططات على الورق. ومن هذه المحاولات مشاريع السيدة غرانيي، التي سيرتبط اسمها بتربية دودة القز في المغرب طيلة المرحلة بين الحربين، ومشروع الفرنسي أندري باريو، وهو صاحب

مؤسسة André Bariot لتربية دودة القز وإنتاج ألياف فلورانس بمنطقة موريسيا بإسبانيا، الذي بحث في سبتمبر 1926 عن فرصة للاستثمار في المغرب في مجال إنتاج ألياف فلورانس التي تستورد منها فرنسا ما قيمته 9 ملايين فرنك سنويا. إلا أن رد مصلحة التجارة والصناعة المتشائم من مستقبل تربية دودة القز في المغرب جعل أندري باريو يعدل عن المجيء. وفي سنة 1930 ظهرت بمدينة سطات سيدة تدعى Mme Estève ، وتسكن بساحة السويقة، تقوم بتربية دودة القز. وأنتجت في هذه السنة 15 كلغ من الشرائق. وفي نفس الوقت كان بفاس شخص يدعى ألفريد كوهين يقوم بشراء الحرير.

وخلال الثلاثينيات نجحت السيدة غراني في جذب اهتمام رجل الصناعة الأميركي المدعو Greenburg، وهو صاحب مصنع The Sayer Co لصناعة المصارين بالدار البيضاء، لينضم إليها في مشروع شركة لتربية دودة القز.

وتجسيدا لهذا الاهتمام، كلفت إدارة الحماية السيدة غراني خلال الفترة بين 1916 و 1918، بإقامة وحدة لتربية دودة القز بفاس، تشغل فيها اليد العاملة المغربية المتوفرة بكثرة. كما أسست وحدة للغزل. وإلى جانب ذلك أنشأت إدارة الحماية مزرعة نموذجية في صفرو عام 1920، تجرى فيها تجارب لاختيار العينات الجيدة، وطرق مكافحة أمراض دودة القز، وتحديد نوع شجر التوت الملانم الذي تجب تنميته. واستند المشروع في المنطلق إلى توفر أشجار التوت في حدائق فاس وصفرو، في انتظار غرس أشجار جديدة.

ويبدو أن هذه المحاولات خيبت ظن السيدة غراني، كما خيب ظن الإدارة في المستوطنين المزارعين الأوربيين الذين لم تدفعهم المكافآت المعلن عنها إلى التسابق لغرس أشجار التوت.

وفي عام 1920، دفعت خيبة الأمل هذه السيدة إلى التخلي عن محطتها بفاس مع معداتها وتركها لإدارة الحماية، لتعود إلى فرنسا لممارسة تخصصها كمرربة لدودة القز.

ومع نهاية العشرينات اتجهت من جديد أنظار السيدة غراني إلى قطاع تربية دودة القز بالمغرب. ففي نوفمبر 1929 زارت مكتب المغرب بباريس، وطلبت من رئيسه معلومات عن محطتها القديمة بفاس، وعبرت عن رغبتها في العودة إلى المغرب.

وبتاريخ 24 دسمبر 1929، كتبت السيدة غراني إلى المقيم العام لوسيان سانت ، باعتبارها مرربة دودة القز في منطقة Vacluse بفرنسا وصاحبة مؤسسة للغزل بمرسيليا، التي أسست بها هذه الصناعة منذ 1903، تقترح عليه تأسيس مكتب المغرب للحريز، وذلك "استجابة للحاجة الملحة لصناعة الحرير بالمغرب". وكان لوسيان سانت يعرف السيدة غراني عندما كان حاكما على مرسيليا، وكانت آنذ تدير مصنع للغزل بمرسيليا. وقد اعتبرت مصلحة الفلاحة والتحسينات الزراعية في إدارة الحماية أنه من غير المجدي، من الجانب الزراعي، أن تستأنف السيدة غراني محاولاتها المتعلقة بتجديد صناعة الحرير بالمغرب.

ولمزيد من الضغط على إدارة الحماية لانتزاع دعمها لمشاريعها في المغرب، اتجهت السيدة غرانيي إلى وزارة التجارة والصناعة الفرنسية، وعبرها إلى وزارة الخارجية الفرنسية، لدعم مطالبها لدى الإقامة العامة بالمغرب. وقد رد المقيم العام برسالة تحمل رقم 424 بتاريخ 5 مارس 1930، يخبر فيها وزير الخارجية الفرنسي، بفشل جميع المحاولات التي بذلت لتشجيع تربية دودة القز بتخصيص مكافأة قدرها 1.50 ف لكل شجرة توت، ولم يتم غرس سوى 260 شجرة خلال 3 سنوات . وخلال نفس الفترة منحت الإدارة للمزارعين الحبوب بالمجان، وخصصت مكافأة قدرها 0.50 ف لكل كلغ من الشرائق، ولم يسفر ذلك علي نتيجة إيجابية. ولتوضيح منطلق رأي الإقامة العامة، ذكر المقيم العام بموقف مندوب المستوطنين الزراعيين، خلال تحضير ميزانية 1930، حيث طلب بإلغاء المكافأة المخصصة لشجر التوت.

وفي 29 مارس 1930 استقلت السيدة غرانيي الباخرة من مرسيليا في اتجاه المغرب، كمراسلة لجريدة "الحرية"، للقيام بحملة دعائية لصالح إقامة صناعة الحرير بالمغرب.

وقد شرعت فور وصولها في تأسيس شركة للدراسات من أجل الحرير الطبيعي بالمغرب، تتولى بنفسها تسييرها، بمساهمة أعضاء من باريس ومرسيليا وليون، ومنهم شركات وأفراد من قطاعات غزل ونسيج وتجارة الحرير وغرف التجارة والنقابات المهنية في قطاع الحرير، بالإضافة إلى مدير جريدة "الحرية".

وحظيت السيدة غرانيي بدعم من تجار الحرير بمدينة ليون، واشتروا مقابل دعمهم أن يقتصر نشاط السيدة غرانيي في المغرب على إنتاج ألياف فلورانس والابتعاد عن إنتاج حرير الغزل والنسيج الذي ينافسهم.

السيدة غرانيي: امرأة حديدية بقفازات حريرية

وللسيدة غرانيي تجربة طويلة في ميدان تربية دودة القز وصناعة الحرير. فقد أسست سنة 1903 مصنعا بمرسيليا للحرير يشغل 1.200 شخصا، ويعمل المصنع بطرق جد عصرية. وكان يجلب إليه الزوار من وزارة التجارة والصناعة، وكذلك مؤتمر دوليون لصناعة الحرير. كما أنشأت محطة لتربية دودة القز في شاطو كابريير Chateau de Cabrières d'Avignon، ويزور مرار هذه المؤسسة مهندسون زراعيون . كما أنها مديرة محطات لتربية دودة القز في Alèse (Gard) وفي حوالي سنة 1914 عينت عضوا في لجنة الحرير لمنطقة بوش دو رون Bouches - du - Rhône، كما كانت من سنة 1912 إلى 1926 عضوا في لجنة مراقبة المكافآت لغزل الحرير لدى وزارة التجارة والصناعة. وفي 10 أبريل 1933 عينها وزير الفلاحة الفرنسي عضوا في المجلس الأعلى لإنتاج الحرير.

ويعود تاريخ أول مشروع لها بالمغرب إلى سنة 1913، حيث أسست بمراكش محطة لتربية دودة القز ومؤسسة لغسل الصوف، كما تولت تأسيس محطة فاس خلال الفترة 1916-1918.

وقد دارت عليها الدوائر وعادت إلى فرنسا لتتأرجح بين تربية دودة القز والعمل الصحفي في جريدة الحرية. وهي معروفة في ليون وتقول عنها تقارير إدارية إنها تتمتع بمواهب كمنشطة، ولكن يبدو أن لها مواهب أقل في مجال تسيير المؤسسات.

وعندما عادت إلى المغرب عام 1930، نجحت في اختراق أجهزة الإعلام الكولونيالية بالمغرب ودواليب إدارة الحماية، حيث تجندت عدة صحف لإبراز أهمية مشاريعها وتعاطف معها عدد من المسؤولين الإداريين في مختلف المديريات وفي المحيط المباشر للمقيم العام، على الرغم من بعض التحفظ الذي كان يتسم به موقف المعنيين في مديرية الفلاحة للتخفيف من غليان حماس السيدة غرانيي. وكانت المديرية العامة للأشغال العمومية، الجهة الوحيدة المعارضة صراحة لمشاريع السيدة غرانيي، والمتشككة في في القيمة الاقتصادية لهذه المشاريع، ولم تتردد في طلب إجراء تحقيق للتأكد من أن لهذه المشاريع علاقة حقيقية بمصلحة الدفاع الوطني الفرنسي. وأساس الخلاف إصرار المديرية العامة للأشغال العمومية على حماية أشجار التوت التي زينت بها المديرية جوانب الطرقات والشوارع والحدائق العمومية في بعض المدن، والتي كانت السيدة غرانيي تسعى لأن تجعل من أوراقها مصدر عيش دودها.

وبفضل حنكتها وإصرارها ولباقتها، استطاعت أن تستفيد وتسخر مختلف الظروف لصالحها: تستند إلى دعم هذا لمواجهة تحفظ ذلك، وتستغل تحفظ هذا لمواجهة معارضة ذلك. وبرعت على الخصوص عندما أعطت لمعارضة أوساط صناعة الحرير بفرنسا لمشاريعها، شكل التأييد لها. وتمكنت بذلك من الحصول على أرض بالقنيطرة، في إطار الاستيطان الزراعي، أقامت عليها محطة لتربية دودة القز، بالإضافة إلى محطة الرباط والدار البيضاء، وعلى مساعدات مالية سنوية، من الإقامة العامة ومن غرفة التجارة بمدينة ليون الفرنسية. وفي عام 1933 طلب رئيس مصلحة التجارة والصناعة بإدارة الحماية فتح تحقيق لمعرفة كيفية استعمال الأموال والأرض المقدمة إليها، ولم يستجب لطلبه أحد.

وقد قاومت السيد غرانيي، محاولات من جهات متعددة من داخل وخارج المغرب لتكبييل يديها، وحصرها في تربية دودة القز المستعمل في إنتاج ألياف فلورانس المستعملة في الجراحة الطبية، ومنعها من تربية دودة القز لإنتاج الحرير، وذلك حماية لصناعة الحرير الفرنسية التي أنهكتها المنافسة السورية والصينية واليابانية. كما رفضت حصر نشاطها في المغرب في إنتاج الشرائق وإرسالها، كمادة خام للمعامل الفرنسية، قصد المعالجة وإنتاج الحرير.

الدوافع الإستراتيجية المحيطة بتربية دودة القز.

ومن أجل ذلك معارضيتها، أعطت السيدة غرانيبي بعدا استراتيجيا وطنيا وعسكريا لمشاريعها في المغرب. فمُنذ أن عادت إلى المغرب طرحت أهمية استقلال فرنسا في مجال إنتاج دودة القز من فصيلة «Gubbio» الذي تستخرج من غدتها الحريرية ألياف فلورانس، Le crin de Florence المشهورة بمتانتها، والتي تستعمل في الجراحة الطبية وإنتاج بعض أدوات الصيد البحري. وتحتكر إسبانيا إنتاج ألياف فلورانس، بسبب عوامل مناخية. وتستمد المنطقة الواقعة بين valence و Alméra جزءا من مصادر عيشها من تربية دودة القز من فصيلة «Gubbio» وقد أقيمت لهذا الغرض مصانع هامة يشغل كل مصنع منها عدة مئات من العمال، وخاصة في منطقة فالانس و Murcie وهذه المصانع نشيطة ولا تعرف البطالة. وتعتبر إسبانيا البلد الوحيد المصدر لألياف فلورانس، ومنها تستورد فرنسا وألمانيا وأميركا وإنجلترا واليابان جميع حاجياتها. وعلى عكس مناخ هذه البلدان، فإن مناخ المغرب يسمح بتربية دودة القز من فصيلة «Gubbio» وبالتالي يستطيع المغرب أن يعطي لفرنسا الاستقلالية عن إسبانيا في مجال الجراحة المدنية والعسكرية.

وقد جاءت الأحداث المتعاقبة في أوروبا خلال الثلاثينيات، بدءا بالحرب الأهلية الإسبانية لتؤكد صدق حدس هذه المرأة وبعد نظرها. فقد تأثرت تربية دودة القز بالحرب الأهلية الإسبانية، في حين ازداد الطلب على ألياف فلورانس، وخاصة ابتداء من سنة 1937. كما أن التوتر العالمي زاد من حدة الطلب بإقدام الحكومات على توفير مخزون من ألياف فلورانس لتلبية حاجيات الجراحة في الميدان العسكري. وفي المقابل قامت حكومة فرانكو بضبط تصدير ألياف فلورانس إلى الخارج، بتوجيه الصادرات نحو البلدان الحليفة لنظام فرانكو.

وقد تحركت الحكومة الفرنسية لحجج السيدة غرانيبي. ففي 1932/10/31 بعث رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الفرنسية إلى المقيم العام، نسخة من رسالة توصل بها من وزير الصناعة الفرنسي، حول مسألة ألياف فلورانس ودورها في الجراحة العسكرية، وحول مخاطر استمرار فرنسا في التبعية للأسواق الخارجية من هذه المادة الحيوية، وخاصة في زمن الحرب. ويوضح وزير الصناعة فشل الأمل الذي راود الباحثين من الدفاع الوطني الفرنسي والمعهد الوطني للبحث الزراعي الفرنسي بتربية دودة القز «Gubbio» في منطقتي (Alés (gard)، بفرنسا. وأعلن أن وزير الحرب مستعد لإعطاء سوق الدفاع الوطني للتجربة الناجحة في المغرب، من أجل ضمان استقلال فرنسا من هذه المادة. ويشير وزير الصناعة في رسالته إلى تجربة تربية هذه الدودة في منطقة القنيطرة بالمغرب، وأن من المحتمل أن يعرض المغرب فرنسا في إنتاج حاجيات الجراحة بفرنسا. ويمكن حصر دور محطة القنيطرة في تربية دودة القز الضرورية وتصدر بعد ذلك إلى محطة Alés بفرنسا لمعالجتها، وبحث أسس التعاون بين المحطتين المغربية والفرنسية. إلا أن السيدة غرانيبي تحفظت من فكرة أن تكون مجردة منتجة للمادة الأولية.

ومن أجل حصر حجم التبعية الفرنسية من مادة ألياف فلورانس، بعث Henri Coursier بالإقامة العامة، برسائل استفسار إلى كل من الملحقين التجاريين بالسفارات

الفرنسية في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا، وكذلك بإسبانيا حول صادرات إسبانيا واتجاهاتها من مادة ألياف فلورانس. كما بعث برسالة إلى المدير العام للجمارك الفرنسية بباريس لتحديد حجم الحاجيات الفرنسية.

وقد بقي هذا الوعي الرسمي الفرنسي بخطورة التبعية لإسبانيا حبرا على ورق، وربما كان رفض السيدة غرانيي أن تلعب دورا هامشيا، هو الذي دفع إلى قبول التبعية لإسبانيا على التبعية للمغرب.

وقد استغلت السيدة غرانيي تلبد سماء أوربا بغيوم الحرب العالمية الثانية، لتطرح من جديد استقلالية فرنسا في مجال الجراحة الطبية ولتطالب بالسماح لها بقطف أوراق شجر التوت التابع للمديرية العامة للأشغال العمومية والبلديات، لتلبية حاجيات حقولها الحالية في الدار البيضاء والرباط والقنيطرة، وحقولها المبرمجة في فاس وبني ملال، وحاصرت من جميع الجوانب، السياسية والعسكرية، مدير الأشغال العمومية المتشدد، ومدير الشؤون السياسية الذي كان يدافع، من جهته، على أوراق شجر التوت التابع للبلديات، والتي اتجهت إليها أنظار السيدة غرانيي. ففي 28 يناير كتب مدير الشؤون الاقتصادية إلى مدير المياه والغابات ومدير الشؤون السياسية ومدير الأشغال العمومية، يطلب منهم الترخيص للسيدة غرانيي بقطف ورق أشجار التوت في المناطق التابعة للمديريات السابقة لأن "السكريتارية الدائمة للدفاع الوطني التي استشرتها في هذا الموضوع، ترى أن من المصلحة تسهيل على السيدة غرانيي إنجاز مشاريعها".

وفي 1939/2/9 استسلم المدير العام للأشغال العمومية، وبعث رسالة إلى السيدة غرانيي، يحدد فيها موافقته وشروطه لقطف أوراق شجر التوت التابعة لمديريته، على طول الطرق، بالشروط التالية:

1. قطف أوراق شجرة واحدة من بين كل أربعة أشجار
2. أن يتم القطف دون إلحاق أي ضرر بالأشجار، وفق التعليمات التي يعطيها المسئول التقني.
3. تلتزم الشركة بدفع 100 ف للدولة عن كل شجرة تتعرض للكسر من طرف عمال الشركة
4. تلتزم الشركة باستعمال أوراق التوت لغرض تغذية دودها فقط والألتاجر فيها
5. في حالة الإخلال بهذه الالتزامات تسحب الرخصة من الشركة.

وفي 23 فبراير 1939 أخبر المدير العام للأشغال العمومية، مدير الشؤون الاقتصادية، بهذه الموافقة معلنا تشككه في صحة الأهمية التي تقال عن مشاريع السيدة غرانيي: <"أمام الإلحاح الذي قدمت به إلى هذه القضية، لم يكن في وسعي أن أرفض منح الرخصة المطلوبة، وقد كنت مجبرا على تحديد استعمالها، تجنباً لما قد يكون لذلك من انعكاسات مضرّة بالأشجار وبالسمة السياحية لطرق المغرب. ولست مقتنعا بأن هذه القضية تقوم على أسس جدية". وطالب مدير الأشغال العمومية بفتح تحقيق من طرف المصالح التقنية بمديرية الشؤون الاقتصادية والسكريتارية الدائمة للدفاع الوطني لتوضيح إن كان إنتاج ألياف فلورانس يكتسي كل هذه الأهمية، وإن كانت التجربة تؤكد إمكانية إنتاجها في

المغرب، والتأكد من أن للسيدة غرانيبي من الإمكانيات المادية ما يسمح لها بإنجاز مشاريعها.

وكانت حصيلة الموسم هزيلة وحملت السيدة غرانيبي المديرية العامة للأشغال العمومية المسؤولية في ذلك، لأنها حددت من الكمية المسموح بقطفها من أوراق شجر التوت.

فشل معارضة نوغيس

وفي يونيو 1939 تحرك المقيم العام ضد السيدة غرانيبي، عندما تلقي من وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ 6 يونيو 1939 البرقية رقم 406، يطلب فيها توضيحات حول صناعة ألياف فلورانس بالمغرب. وفي 26 يونيو جاء رد المقيم العام يقلل من أهمية التجربة التي تقوم بها السيدة غرانيبي، موضحاً أن المنتج المحصل عليه حتى الآن لا يصلح سوى في صناعة حاجيات الصيد البحري، ولم يبلغ بعد مستوى حاجيات الجراحة. وأعلن نوغيس عن تأسيس شركة جديدة بالرباط برأسمال 200000 فرنك تحت اسم *La Sériculture Marocaine* وتنوي هذه الشركة شراء البذور وتوزيعها على المستوطنين المزارعين الذين يملكون شجر التوت، وتقوم بعد ذلك بشراء منهم دودة القز، وهي الطريقة التي كانت مستعملة في فرنسا في منطقة *Le var et les Bouches du Rhône*

وكان مدير الصحة في إدارة الحماية قد أعلن بتاريخ 25 فبراير 1939 تأييده لإقامة هذه الصناعة التي ترتبط فرنسا في حاجياتها بالخارج، ويؤكد أن جودة المنتج في مستوى متطلبات الجراحة.

وفي نفس الوقت تحركت الصحافة الكولونيالية في المغرب للدفاع عن مشاريع السيدة غرانيبي، في سلسلة من التحقيقات، حول محطات السيدة غرانيبي لتربية دودة القز المخصص لصناعة ألياف فلورانس، وأهميته الاقتصادية والدفاع الوطني، وكذلك انعكاساته الاجتماعية لكونها صناعة تعتمد على العمل اليدوي، وبالتالي تحتاج إلى يد عاملة مكثفة. وسقط الرأي المضاد الذي عبر عنه الجنرال نوغيس.

وفي صيف 1939، تلقت السيدة غرانيبي من مصالح الصحة بوزارة الدفاع الفرنسية طلباً مستعجلاً بإرسال على وجه السرعة عينة من إنتاجها من ألياف فلورانس، لأن وزارة الدفاع في حاجة إلى 775.000 ليفة أي ما يعادل 77.5 كلغ، في إطار استعداداتها لضمان احتياطها من هذه المادة الإستراتيجية.

وقد استغلت السيدة غرانيبي هذا العرض لتحقيق هدفين اثنين: التخلص من شروط المديرية العامة للأشغال العمومية، والحصول على دعم مالي من الدولة يسمح لها بالإنفراد بمشاريعها بالتخلص من شريكها الأميركي.

وهكذا أعلنت أنها برمجت، لموسم 1940، إنتاج على الأقل 800.000 ليفة، وهو ما يفوق حاجيات مصالح الصحة بوزارة الدفاع الفرنسية المعلن عنه. ويلزم لذلك تربية 3 ملايين دودة، وهو حجم يتطلب إمكانات غذائية أكثر مما هو متوفر لديها .

وفي مقابل ذلك وعدت بتزويد الصحة العسكرية بنحو 800.000 إلى مليون ليفة . كما طلبت دعما مبلغه 250.000 ف لكي لا تكون ملزمة بتجديد عقدها لمدة سنة أخرى مع الأميركي > Greenburg لأنه "قليل الإحساس بالدوافع الوطنية"، وسيطلب من شريكه البيع لأكثر العروض ارتفاعا دن تمييز بين الجنسيات. كما أن محطات إنتاج دودة القز تلقت عروضاً من مختلف الجهات، منها عروضاً من مشترين هولانديين، الذين سيكون من الصعب من الجانب التجاري المحض عدم الاستجابة لعروضهم، اللهم إلا إذا تم الالتزام مع مشتر فرنسي".

وقد تحطمت أحلام السيدة غرانيي على صخرة الحرب العالمية الثانية التي جعلت فرنسا تواصل تبعيتها للأسواق الإسبانية، بل وجعلتها، منذ لحظاتها الأولى تفقد استقلالها الوطني، بسقوطها تحت الاحتلال الألماني.

المراجع:

1. رسالة أندري باريو إلى المقيم العام ستيغ بتاريخ 27 سبتمبر 1926 - ملف *Industrie de la Sériciculture - Affaire Mme Granier* - الخزانة العامة - قسم الوثائق والمخطوطات- الرباط.
2. رسالة وزير التجارة والصناعة إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 24 ديسمبر 1929 الملف السابق
3. رسالة وزير الصناعة الفرنسي إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية تحت رقم 0802 بتاريخ 22 أكتوبر 1932 وكذلك رسالة رئيس الوزراء و وزير الخارجية تحت رقم 222 بتاريخ 31 أكتوبر 1932 إلى أوربان بلان، المندوب بالإقامة العامة- الملف السابق
4. نسخة من رسالة وزير الفلاحة الفرنسية إلى السيدة غرانيي - الملف السابق
5. رسالة المقيم العام إلى وزير الخارجية الفرنسي رقم 424 بتاريخ 5 مارس 1930- الملف السابق
6. رسالة المقيم العام إلى وزير الخارجية الفرنسية تحت رقم JC/C/26 بتاريخ 27 يونيو 1939- الملف السابق
7. رسالة المقيم العام إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الفرنسي، رقم 2357 بتاريخ 9 ديسمبر 1932- الملف السابق
8. رسالة رئيس مصلحة التجارة والصناعة إلى أندري باريو رقم 3882 بتاريخ 14 أكتوبر 1926- الملف السابق الذكر
9. رسالة رئيس مصلحة التجارة والصناعة إلى السيدة إستيف (من سطات)، رقم 3528 بتاريخ 17 سبتمبر 1930 - الملف السابق

10- Bureau du Commerce : Declaration de Mme Granier - الملف السابق

11. رسالة رئيس مصلحة الفلاحة والتحسينات الزراعية إلى رئيس مصلحة التجارة والصناعة رقم 241 بتاريخ 15 يناير 1930- الملف السابق
12. رسالة مدير مكتب المغرب بباريس رقم 3446 بتاريخ 6 نوفمبر 1929 إلى المدير العام للفلاحة والتجارة والإستيطان- الملف السابق
13. رسالة مدير مكتب المغرب بمدينة ليون، رقم 414 بتاريخ 28 مارس 1930 إلى رئيس الديوان المدني للمقيم العام - الملف السابق
14. رسالة مصلحة التجارة والصناعة إلى مصلحة الفلاحة والتحسينات الزراعية، رقم 514 بتاريخ 3 فبراير 1930- الملف السابق
15. رسالة رئيس مصلحة التجارة والصناعة إلى مدير شركة غزل ونسج الحرير سانت أندري، رقم 5127 بتاريخ 7 سبتمبر 1936- الملف السابق
16. بطاقة معلومات حول السيدة غرانيي - الملف السابق
17. رسالة مدير الديوان المدني للمقيم العام إلى رئيس مصلحة التجارة والصناعة رقم 196 بتاريخ 18 يناير 1930- الملف السابق
18. مذكرة رئيس مصلحة التجارة والصناعة، غير مؤرخة وأغلب الظن أنها صدرت عام 1933- الملف السابق
19. رد المدير العام للأشغال العمومية على رسالة مدير الشؤون الاقتصادية بتاريخ 1939/2/23- الملف السابق
20. رد المدير المساعد للشؤون السياسية تحت رقم D.A.P./M. 968 بتاريخ 3 فبراير 1939 على رسالة مدير الشؤون الاقتصادية- الملف السابق
21. رسالة مدير الشؤون الاقتصادية إلى مديريات الأشغال العمومية والمياه والغابات والشؤون السياسية بتاريخ 28 يناير 1939- الملف السابق
22. رسالة مدير الشؤون الاقتصادية تحت رقم 1472 بتاريخ 9 فبراير 1939 إلى رئيس اللجنة الدائمة للدفاع الوطني- الملف السابق
23. رسالة السيدة غرانيي إلى ليوتنان كولونيل دولاستور، بتاريخ 9 يناير 1939- الملف السابق
24. رسالة السيدة غرانيي إلى ليوتنان كولونيل دولاستور، بتاريخ 21 يناير 1939- الملف السابق
25. رسالة مدير الأشغال العمومية تحت رقم 2220 بتاريخ 9 فبراير 1939- الملف السابق
26. رسالة إشعار من رئيس مصلحة التجارة والصناعة إلى المدير العام للفلاحة والتجارة والإستيطان رقم 2045 بتاريخ 22 مارس 1933- الملف السابق
27. رسالة من رئيس مصلحة التجارة والصناعة إلى مدير مكتب المغرب بمدينة ليون - تحمل رقم 2263 بتاريخ 29 مارس 1933- الملف السابق

**29· B.N.D.E.: La s riciculture au Maroc: Situation au 31 Mai
1964. 29**

وثيقة مسحوبة على ستانسيل من 219 صفحة

أحمد تفاسكا

الأرض والحياة – العددان 21 و22- مارس وأبريل 1996